

Mufti Muhammad Taqi Usmani

۹۱۰۹ ✓
۳۸/۱۰/۲۱

From:
Sent:
To:
Subject:

<akram ufiyaanhu <akramufiyaanhu@gmail.com
Wednesday, June 28, 2017 4:31 PM
muhammad_taqi@cyber.net.pk
استفتاء۔ اعتکاف

دارالافتاء

السلام علیکم

اعتکاف کے فساد کے سلسلہ میں امام صاحب کا قول راجح ہے کہ ایک ساعت بھی مسجد سے نکل گیا تو اسکا اعتکاف فاسد لیکن صاحبین کے قول میں توسع ہے۔ ہمارے علاقوں میں معتکف اکثر جاہلین ہوتے ہیں علماء بہت کم بیٹھتے ہیں۔ ایسی صورت حالت اکثر معتقین بھول سے یا خطا باہر نکل جاتے ہیں، اور اگر انکو بتایا جائے کہ تمہارا اعتکاف فاسد ہو گیا تو بہت مغموم ہو جاتے ہیں، اور اعتکاف کو بہت مشکل سمجھتے ہیں اور قضا کا بھی بتایا جائے تو آئندہ اعتکاف میں بیٹھنے کی ہمت بھی نہیں کرتے، الغرض امام صاحب کے قول پر عمل کی صورت میں عوامی لوگ اعتکاف سے متنفر ہو رہے ہیں، ایسی صورت میں کیا بعض ضرورت اور نسیان وغیرہ کی صورتوں میں کچھ دیر مسجد سے نکلنے کے صورت میں صاحبین کے قول پر فتویٰ دیا جا سکتا ہے، نیز کیا یہ ہو سکتا ہے کہ جب عام مسائل کی تعلیم ہو تو اسمیں عوام کے سامنے بھی امام صاحب کا قول ہی بتایا جائے تاکہ اعتکاف کھیل نہ بن جائے لیکن مخصوص ضرورت جو صورتیں پیش آ جائے اس میں چپکے سے مبتلی بہ کو صاحبین قول پر عمل کرنے کو بتا دیا جائے؟؟

مفصل جواب عنایت فرمائیں

(الحدیث) بشرًا ولا تنفرا یسرا ولا تعسرا

المستفتی محمد اکرم بھاؤنگری



طرح کی شدید ضرورت کی بناء پر مسجد سے باہر نکلنے سے اعتکاف فاسد نہیں ہوتا، لہذا اپنے گھر کے لوگوں میں کسی کی موت ہو جائے جیسے بیوی یا ماں باپ یا اولاد یا حقیقی بھائی بہن میں سے جو ذرہ محرم ہیں، ان کی موت پر حضرات صاحبین کے قول کے مطابق ایک دو گھنٹہ کیلئے نکلنے کی گنجائش ہوگی، اور اس قدر قریبی لوگوں کے علاوہ دیگر رشتہ دار دوست و احباب کی موت پر حضرت امام ابوحنیفہؒ کے قول کے مطابق تھوڑی دیر کیلئے بھی نکلنے سے اعتکاف فاسد ہو جائے



گا، لہذا مذکورہ واقعہ میں حضرات صاحبینؒ کے قول کے مطابق نکلنے اجازت ہوگی۔

فأما إذا خرج ساعة من المسجد فعلى قول أبي حنيفة يفسد اعتكافه وعند أبي يوسف ومحمد لا يفسد ما لم يخرج أكثر من نصف يوم وقول أبي حنيفة أقيس، وقولهما أوسع قالوا اليسير من الخروج عفو لدفع الحاجة فإنه إذا خرج لحاجة الإنسان لا يؤمر بأن يسرع المشي وله أن يمشي على التؤدة فظهر أن القليل من الخروج عفو، والكثير ليس بعفو، فجعلنا الحد الفاصل أكثر من نصف يوم فإن الأقل تابع للأكثر فإذا كان في أكثر اليوم في المسجد جعل كأنه في جميع اليوم في المسجد. (المبسوط للسرخسي، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، دارالكتب العلمية بيروت ۳/۱۱۸، ۱۱۹)

ولا يخرج المعتكف من معتكفه ليلاً ولا نهاراً إلا بعذر وإن خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة وقال أبي يوسف ومحمد لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم. (محيط برهاني ۲/۵۸۴، كوثقه المجلس العلمي جديد ۳/۳۷۹، رقم: ۳۱۷۹)

ولا يخرج المعتكف من معتكفه ليلاً ولا نهاراً إلا بعذر، وإن خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم. (الفتاوى التاتارخانية، زكريا ۳/۴۴۴، رقم: ۴۸۰۳)

فإن خرج ساعة من غير حاجة فسد اعتكافه عند أبي حنيفة قالوا لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف النهار لأن القليل عفو والكثير لا، فجعلنا الحد الفاصل بينهما نصفاً لأن ما فوقه كثير. (الفتاوى الولوالجية ۱/۲۴۱، دارالإيمان) فقط واللهم سبحانك وتعالى أعلم

الجواب صحیح:

احقر محمد سلمان منصور پوری غفرلہ
۱۳/۵/۱۴۳۲ھ

کتبہ: شبیر احمد قاسمی عفا اللہ عنہ

۱۲ جمادی الاولیٰ ۱۴۳۲ھ

(الف فتویٰ نمبر: ۱۰۴۰۵/۳۹)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
الجواب حامداً ومصلياً

واضح رہے کہ مسنون اعتکاف کے دوران معتکف کا شرعی طور پر معتبر عذر کے بغیر مسجد سے نکلنے کی صورت میں امام صاحب اور حضرات صاحبین کے درمیان جو اختلاف ہے، اس میں جمہور فقہائے احناف نے امام صاحب کے قول کو ترجیح دی ہے، اور ہمارے اکابر نے بھی اسی قول کو مفتی بہ قرار دیا ہے، اس لئے اگر کوئی شخص شرعاً کسی معتبر عذر کے بغیر تھوڑی دیر کے لئے بھی مسجد شرعی کے حدود سے باہر نکل جائے تو اس کا اعتکاف مفتی بہ قول کے مطابق فاسد ہو گا، چاہے عمداً نکلا ہو، یا جہالت و نسیان کی وجہ سے نکلا ہو، بہر حال اس کا اعتکاف فاسد ہو گا۔

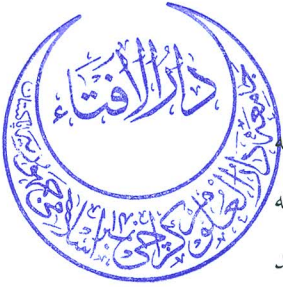
البتہ کسی ضرورت و مجبوری یا جہالت و نسیان کی حالت میں اگر باہر نکلا ہے، تو اس پر اعتکاف کے فاسد ہونے کا گناہ نہیں ہو گا۔ اور بہتر یہی ہے کہ اعتکاف جاری رکھے، اور ایک رات دن قضا کی نیت کر کے، بقیہ دنوں میں نفل اعتکاف کی نیت سے بیٹھا رہے، اور اللہ تعالیٰ کی رحمت سے کوئی بعید نہیں کہ پورے مسنون اعتکاف کا ثواب عطا فرمائے۔

الدر المختار وحاشیة ابن عابدين (رد المحتار) - (۲ / ۴۴۷)

(فلو خرج) ولو ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر فسد) فيقتضيه
إلا إذا أفسده بالردة واعتبرا أكثر النهار قالوا: وهو الاستحسان وبحث فيه
الكمال (و) إن خرج (بعذر يغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير (لا) لا يفسد
وأما ما لا يغلب كإنباء غريق وانهدام مسجد فمسقط للإثم لا للبطلان وإلا
لكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي
وغيره

الدر المختار وحاشیة ابن عابدين (رد المحتار) - (۲ / ۴۴۷)

(قوله وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقتضي ترجيحه
لأنه ليس من المواضع المعدودة التي رجح فيها القياس على الاستحسان ثم منع
كونه استحسانا بالضرورة بأن الضرورة التي يناط بها التخفيف هي الضرورة
اللازمة أو الغالبة الوقوع مع أي الإمامين يميزان الخروج بغير ضرورة أصلا
لأن فرض المسألة في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لا بل للعب، وأنا
لا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب واللهو والقمار إلى ما



قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين. اهـ.

ملخصا وقد أطلال في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق - رحمه الله تعالى
- وبه علم أنه لم يسلم كونه استحسانا حتى يكون مما رجح فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرحمتي فافهم

المبسوط للسرخسي - (٣ / ١١٨)

: وَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ؛ لِأَنَّ رُكْنَ الْإِعْتِكَافِ قَدْ قَاتَ فَأَمَّا إِذَا خَرَجَ سَاعَةً مِنَ الْمَسْجِدِ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَقْبَسُ وَقَوْلُهُمَا أَوْسَعُ قَالَا: الْيَسِيرُ مِنَ الْخُرُوجِ عَفْوٌ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ فَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْمَرُ بِأَنْ يُسْرِعَ الْمَشْيَ، وَلَهُ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى التَّوَدُّدِ فَظَهَرَ أَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْخُرُوجِ عَفْوٌ وَالكَثِيرُ لَيْسَ بِعَفْوٍ فَجَعَلْنَا الْحَدَّ الْفَاصِلَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ فَإِنَّ الْأَقْلَّ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ فَإِذَا كَانَ فِي أَكْثَرِ الْيَوْمِ فِي الْمَسْجِدِ جُعِلَ كَأَنَّهُ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا قُلْنَا فِي نَيْتَةِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ إِذَا وَجَدْتَ فِي أَكْثَرِ الْيَوْمِ جُعِلَ كَوُجُودِهَا فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقُولُ: رُكْنَ الْإِعْتِكَافِ هُوَ الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْخُرُوجُ ضِدُّهُ فَيَكُونُ مُقَوِّمًا رُكْنَ الْعِبَادَةِ، وَالْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ كَمَا أَكَلْتُ فِي الصَّوْمِ وَالْحَدَّثُ فِي الطَّهَارَةِ.

الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني - (٢ / ٢٧٧)

وَإِذَا اعْتَكَفَ الرَّجُلُ اعْتِكَافًا وَاجِبًا فَأَخْرَجَهُ السُّلْطَانُ مَكْرَهَا أَوْ غَيْرِ سُلْطَانٍ فَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ مَكَانَهُ اسْتَحْسَنْتَ أَنْ يَكُونَ عَلَى اعْتِكَافِهِ وَأَدَعَ الْقِيَاسَ فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَخَذَ فِي عَمَلٍ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ حَبَسَهُ حَابِسٌ عَنِ الْمَسْجِدِ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ انْتَقَضَ اعْتِكَافُهُ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ اعْتِكَافَهُ

وَإِنْ خَرَجَ الْمُعْتَكِفُ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَقِيَ غَيْرَهَا لَهُ فَلَزِمَهُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ انْتَقَضَ اعْتِكَافُهُ إِذَا كَانَ وَاجِبًا وَلَوْ حَبَسَهُ سَاعَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَقِضْ اعْتِكَافُهُ اسْتَحْسَنْتَ ذَلِكَ وَأَدَعَ الْقِيَاسَ فِيهِ وَأَمَّا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ اعْتِكَافَهُ فَاسَدَ



وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً أَوْ أَكْثَرَ لغير
عَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا جُمُوعَةٍ فَقَدْ أَفْسَدَ اعْتِكَافَهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْإِعْتِكَافَ
وَكَذَلِكَ إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فَقَدْ أَفْسَدَ اعْتِكَافَهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا خَرَجَ
أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ أَفْسَدَ اعْتِكَافَهُ وَإِذَا خَرَجَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَفْسُدْ اعْتِكَافَهُ

المبسوط للسرخسي - (٣ / ١٢٢)

وَإِذَا أَخْرَجَهُ السُّلْطَانُ مِنَ الْمَسْجِدِ مُكْرَهًا فِي اعْتِكَافِهِ وَاجِبٌ فَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا آخَرَ
كَمَا تَخَلَّصَ؛ اسْتَحْسَنًا أَنْ يَكُونَ عَلَى اعْتِكَافِهِ وَفِي الْقِيَاسِ عَلَيْهِ الْإِسْتِقْبَالُ وَكَذَلِكَ لَوْ
أَخَذَهُ غَرِيمٌ فَحَبَسَهُ وَقَدْ خَرَجَ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: هَذَا الْقِيَاسُ
وَالِاسْتِحْسَانُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَالْأَصَحُّ أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَلْزَمُهُ
الِاسْتِقْبَالُ وَهَذَا الْإِسْتِحْسَانُ وَالْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِهِمَا فِيمَا إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ
يَوْمٍ وَجْهٌ الْقِيَاسُ أَنَّ رُكْنَ الْإِعْتِكَافِ، وَهُوَ اللَّبْثُ قَدْ فَاتَ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَكْرَهُ وَالطَّائِعُ
كَمَا إِذَا فَاتَ رُكْنَ الصَّوْمِ بِالْإِكْرَاهِ عَلَى الْأَكْلِ وَجْهٌ الْإِسْتِحْسَانُ أَنَّهُ مُعْدُوٌّ فِيمَا صَنَعَ
فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ مُقَاوَمَةُ السُّلْطَانِ وَلَا دَفْعَ الْغَرِيمِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا بِإِصْطِلَاقٍ حَقٌّ إِلَيْهِ فَلَمْ يَصِرْ
بِهَذَا تَارِكًا تَعْظِيمَ الْبُقْعَةِ، وَلَمْ يَذْكَرْ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِيمَا إِذَا انْهَدَمَ الْمَسْجِدُ، فَقَالَ:
بَعْضُ مَشَائِخِنَا الْجَوَابُ فِيهِمَا سَوَاءٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ هُنَاكَ لَا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ قِيَاسًا
وَاسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّ الْغُدْرَ كَانَ يَمُنُّ لَهُ الْحَقُّ إِذْ لَا صُنْعَ لِلْعِبَادِ فِي انْهَادِ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا
الْغُدْرَ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ فَلِهَذَا كَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ أَنْ يُسْتَقْبَلَ.

فتح القدير للمحقق ابن الهمام الحنفي - (٤ / ٤٧٥)

(قوله وهو الاستحسان) يقتضي ترجيحه لأنه ليس من المواضع المعدودة التي رجع فيها
القياس على الاستحسان .

ثم هو من قبيل الاستحسان بالضرورة كما ذكره المصنف ، واستنباط من عدم أمره إذا
خرج إلى الغائط أن يسرع المشي ، بل يمشي على التؤدة ويقدر البطء تتخلل السكنات
بين الحركات على ما عرف في فن الطبيعة ، وبذلك يثبت قدر من الخروج في غير محل
الحاجة ، فعلم أن القليل عفو فجعلنا الفاصل بينه وبين الكثير أقل من أكثر اليوم أو
الليلة لأن مقابل الأكثر يكون قليلا بالنسبة إليه ، وأنا لا أشك ان من خرج من المسجد
إلى السوق للعب واللهو أو القمار من بعد الفجر إلى ما قبل نصف النهار كما هو
قولهما ، ثم قال " يا رسول الله أنا معتكف .

قال : ما أبعدك عن العاكفين " ولا يتم مبنى هذا الاستحسان فإن الضرورة التي يناط بها
التخفيف هي الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع ، ومجرد عروض ما هو ملجئ ليس بذلك

البحر الرائق، دارالكتاب الاسلامي - (٢ / ٣٢٦)

فإن خرج ساعة بلا عذر فسد) لوجود المنافي فشمم القليل والكثير وهذا عند أبي حنيفة
وقالا لا يفسد إلا بأكثر من نصف يوم وهو الاستحسان؛ لأن في القليل ضرورة كذا في



الهداية وهو يقتضي ترجيح قولهما ورجح المحقق في فتح القدير قوله؛ لأن الضرورة التي ينطاط بها التخفيف اللازمة أو الغالبة وليس هنا كذلك وأراد بالعدر ما يغلب وقوعه كالمواضع التي قدمها وإلا لو أريد مطلقه لكان الخروج ناسيا أو مكرها غير مفسد لكونه عدرا شرعيا وليس كذلك بل هو مفسد كما صرحوا به وبما قرناه ظهر القول بفساده إذا خرج لانهاد المسجد، أو لتفرق أهله، أو أخرجه ظالم، أو خاف على متاعه كما في فتاوى قاضي خان والظهيرية خلافا للشارح الزيلعي، أو خرج لجنابة وإن تعينت عليه، أو لنفير عام، أو لأداء شهادة، أو لعذر المرض، أو لإنقاذ غريق، أو حريق ففرق الشارح هنا بين المسائل حيث جعل بعضها مفسدا والبعض لا تبع لصاحب البدائع مما لا ينبغي نعم الكل عذر مسقط للإثم بل قد يجب عليه الإفساد إذا تعينت عليه صلاة الجنابة، أو أداء الشهادة بأن كان ينوي حقه إن لم يشهد، أو لإنحاء غريق ونحوه والدليل على ما ذكره القاضي ما ذكره الحاكم في كافيته بقوله فأما في قول أبي حنيفة فاعتكافه فاسد إذا خرج ساعة لغير غائط، أو بول، أو جمعة. اهـ.

فكان مفسرا للعدر المسقط للفساد وفي فتاوى قاضي خان والبولوالجي وصعود المئذنة إن كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف وإن كان الباب خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن؛ لأن خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل لأنه خرج لإقامة سنة الصلاة وستتها تقام في موضعها فلا تعتبر خارجا. اهـ.....والله سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله

صديق الله غفر له ولوالديه
دار الافتاء جامعة دار العلوم كراچی
٢٣/ صفر المظفر / ١٤٣٨ هـ
١٣/ نومبر / ٢٠١٧

الرجوع
اتقوا الله في غوائله
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ
١٣-١١-٢٠١٧

الجواب صحیح
شہد محمد تقی عثمانی صاحب مدظلہ

الجواب صحیح
شہد عبد المنان الرحمن
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ

منقوص

منقوص

منقوص

الجواب صحیح

شہد محمد فضل علی صاحب مدظلہ
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ

الرجوع صحیح

دار الافتاء
١٩٢٩
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ
١٣/١١/٢٠١٧

الجواب صحیح
محمد عاصم صاحب مدظلہ
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ

الجواب صحیح
شہد محمد عاصم صاحب مدظلہ
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ

الجواب صحیح
محمد اعجاز صاحب مدظلہ
٢٣/٢/١٤٣٩ هـ